

التنمية السياحية كبديل إستراتيجي للتحرر من تبعية القطاع الواحد وتنويع النشاط الاقتصادي

Tourism development as a strategic alternative to reducing reliance on one sector and diversifying economic activities

طاري نسرين^{1*} ، مخبر الأسواق التشغيل التشريع والمحاكاة في الدول المغاربية، جامعة عين

تموشنت بلحاج بوشعيب، الجزائر، nesrine.tari@univ-temouchent.edu.dz

وهراني عبد الكريم²، مخبر الأسواق التشغيل التشريع والمحاكاة في الدول المغاربية، جامعة عين

تموشنت بلحاج بوشعيب، الجزائر، oukrimo_79@yahoo.fr

تاريخ قبول المقال: 16-05-2024

تاريخ إرسال المقال: 10-01-2024

الملخص:

تهدف هذه الورقة إلى إبراز الدور الفعال لقطاع السياحة في تفعيل التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحسين الاقتصاد، لأن السياحة هي القطاع الثالث بعد الزراعة والصناعة كمصدر سريع للتنمية الاقتصادية. العملات الأجنبية مع عائدات السياحة. وتوصلت الدراسة إلى أن تنمية قطاع السياحة، وخاصة في الدول النامية، يساهم في التنويع الاقتصادي من خلال رفع الناتج المحلي الإجمالي للدول، وإجمالي الإنفاق المحلي والحكومي، والإنفاق الاستثماري، وما إلى ذلك. ونتيجة لذلك، أوصى الباحثان للتشجيع الاستثمارات السياحية ودفعها باعتبارها ضرورة حتمية للتنويع الاقتصادي والانتقال من تبعية القطاع الواحد.

الكلمات المفتاحية: السياحة، تنمية السياحة، التنويع الاقتصادي، مؤشرات التنويع الاقتصادي.

Abstract:

Based on descriptive and analytical methodologies, the purpose of this paper is to highlight the active role of the tourism sector in activating economic diversification as a strategic option for improving the economy, because tourism is the third sector after agriculture and industry as a rapid source of foreign exchange with tourism revenues. The study discovered that tourism sector expansion, particularly in developing nations, contributes to economic diversification by raising countries' GDP, total domestic and government expenditure, investment spending, and so on. As a result, the researchers recommended

* طاري نسرين.

advocated for tourist investments to be encouraged and pushed as a necessity for economic diversification and move from one sector's dependence

Key words: Tourism, tourism development, economic diversification, indicators of economic diversification.

مقدمة:

إن اعتماد الاقتصاد على صناعة واحدة يعرضه للتقلبات والمخاطر المرتبطة بها، مثل تغير أسعار السلع الأساسية أو الاختراقات الفنية، فضلاً عن التحولات في الطلب العالمي. ونتيجة لهذا فإن التنويع الاقتصادي كان يشكل أهمية بالغة في الأعوام الأخيرة باعتباره نهجاً بالغ الأهمية لضمان نجاح الدول في الأمد البعيد. تعتبر صناعة السياحة عنصراً أساسياً في أي اقتصاد، حيث تساهم بشكل كبير في التنويع الاقتصادي من خلال توسيع وتطوير اقتصاد البلاد.

يمثل التنويع الاقتصادي عملية تقليل اعتماد الدولة على صناعة واحدة أو الأنشطة الاقتصادية لقطاع واحد والسعي لتحقيق توازن أكبر بين القطاعات المختلفة، مما يساهم في تحسين استقرارها على المدى الطويل ومراقبة التنمية المستدامة.

تعتبر صناعة السياحة من أهم أسس أي اقتصاد، وتلعب دوراً هاماً في تحقيق التنويع الاقتصادي. وبوسع البلدان أن تعمل على زيادة تنوعها الاقتصادي وجني فوائد اقتصادية واجتماعية وثقافية كبيرة من خلال الاستثمار في إمكانات قطاع السياحة والتغلب على العقبات. ويتجلى ذلك من خلال توليد الدخل، وخلق فرص العمل، وتعزيز القطاعات المتنوعة، وتعزيز النمو على المدى الطويل. ويمكن للبلدان تعظيم إمكانات هذه الصناعة لتحقيق التنويع الاقتصادي وتعزيز النمو الشامل من خلال الاستثمار في البنية التحتية السياحية وتعزيز أنشطة التسويق السياحي.

وعليه سوف نسلط الضوء في دراستنا هذه لتقييم نشاط القطاع السياحي كمحرك بديل لتنويع النشاط الاقتصادي في العالم، ومنه يمكن طرح الإشكالية التالية: ما مدى مساهمة القطاع السياحي في تحقيق التنويع الاقتصادي؟

أهداف الدراسة:

لقد كان هدفنا من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على أهمية السياحة المتزايدة في التنويع الاقتصادي العالمي وذلك من خلال الإلمام بجزئيات التنويع الاقتصادي وما تتطلبه استراتيجية تنمية القطاع السياحي من أجل بناء اقتصاد متنوع. ولتحديد العلاقة من ضعفها بينهما من خلال مسح تقارير السياحة العالمية وتقارير القمة العالمية للحكومات للفترة 2010 – 2021.

منهجية البحث:

بالنظر إلى طبيعة الموضوع محل الدراسة سنعتمد في هذه الدراسة منهجين أساسيين لتحقيق الأهداف المحددة ومعالجة الإشكالية المطروحة أولاً، المنهج الوصفي وذلك لوصف المفاهيم النظرية للتنويع الاقتصادي، وتنمية قطاع السياحة، وثانياً باستخدام المنهج التحليلي من خلال تحليل البيانات الإحصائية انطلاقاً من دراسة مؤشرات قطاع السياحة ونقاط قوته، وكذلك مدى مساهمته في التنويع الاقتصادي.

المبحث الأول: التنويع الاقتصادي**المطلب الأول: تعريف التنويع الاقتصادي**

تشير التبعية الاقتصادية للاعتماد على نشاط اقتصادي أو قطاع واحد بحيث يعتمد فيها اقتصاد البلد اعتماداً كبيراً على صادرات أو سلع أو خدمات محددة مما يجعله أكثر عرضة للتقلبات أو التغيرات في تلك القطاعات، ولهذا أصبح مفهوم "التنويع الاقتصادي" يحظى حالياً بشعبية كبيرة ومنتشر في كل مكان بين البلدان الكبرى المنتجة للسلع الأساسية. ومن بين هذه المزايا استقرار الاقتصاد الكلي، والنمو الاقتصادي والتنمية، وخلق فرص عمل جديدة من خلال تنشيط القطاع الخاص، وضمان استدامة التمويل الحكومي، وتنويع مهارات القوى العاملة.¹

يُعرف التنويع الاقتصادي بأنه نهج اقتصادية تعتمد على استراتيجيات تتبعها الدول للتغلب على هيمنة قطاع اقتصادي واحد من خلال تنمية وترابط القطاعات الاقتصادية الأخرى، ورفع نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، مع إتباع سياسة ترشيد الواردات وتنويع هيكل الصادرات.² وفي إطار اقتصاديات الدول النفطية عرف على أنه: «عملية تستهدف تقليل مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي، وفي إيرادات الحكومية، من خلال تنمية القطاعات غير النفطية، وتقليص دور

¹ أثيرة بارساد، سلمى رفاص، وآخرون، مؤشر التنويع الاقتصادي العالمي لعام 2023، القمة العالمية للحكومات، كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية، دبي، تاريخ الاطلاع 2023/07/31 على: 16:15، متاح عبر الموقع الإلكتروني:

www.EconomicDiversification.com

² خمخام عطية، والجودي محمد علي. خطة الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي في ظل النموذج الاقتصادي (رؤية الجزائر 2030) وتداعيات جائحة فيروس كوفيد 19، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، 2021، ص354.

القطاع الحكومي وتعزيز مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي¹. فالتنويع الاقتصادي يعد أمراً بالغ الأهمية لمعالجة استقرار الاقتصاد الكلي والنمو الاقتصادي وتحديات التنمية. وللتخفيف من مخاطر التبعية النفطية أو تبعية القطاع الواحد، يعطي مصدر النفط والغاز والسلع الأساسية الأخرى الأولوية للتنويع الاقتصادي كهدف لتحقيق استراتيجيتهم الاقتصادية.

المطلب الثاني: دوافع التنويع الاقتصادي

يهدف التنويع الاقتصادي إلى خلق قطاعات إنتاجية جديدة أو تطوير القطاعات الضعيفة بما يسهم في تقليص حجم الاعتماد المفرط على قطاع واحد في تكوين الناتج المحلي الإجمالي²، وتتجلى فوائد التنويع الاقتصادي من خلال النقاط التالية:³

1. **اقتصادات أكثر توازناً:** يساهم التنويع الاقتصادي في تحسين التوازن الاقتصادي، مما يعزز النمو والتنمية الاقتصادية على المدى الطويل.

2. **الحد من التقلبات:** يساعد التنوع الاقتصادي على تقليل التعرض للتقلبات وعدم القدرة على التنبؤ في أسواق السلع الأساسية مثل سوق النفط العالمية، وبالتالي تجنب دورات الازدهار والكساد ذات الصلة.

3. **انخفاض حالة عدم اليقين الاقتصادي:** تتمتع الاقتصادات المتنوعة بمستويات أقل من عدم اليقين الاقتصادي، مما يؤدي إلى مزيد من الاستقرار للمستهلكين والشركات والحكومات، فضلاً عن تحسين آفاق النمو الاقتصادي.

4. **زيادة تنوع المهارات وتنقل العمالة:** يساعد التنويع الاقتصادي على زيادة تنوع مهارات القوى العاملة وتحسين تنقل العمالة عبر الصناعات.

5. **خلق فرص العمل:** يساعد التنويع الاقتصادي على خلق فرص عمل جديدة في مجموعة متنوعة من الصناعات (القطاعات)، مما يزيد من فرص العمل ويخفض معدلات البطالة.

¹ بلقلة إبراهيم، سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة شلف، 2015، ص234.

² غلاب سعيدي، ورزيقات ب، السياسات والتجارب الدولية الرائدة في مجال التنويع الاقتصادي (ماليزيا، اندونيسيا، والمكسيك)، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، 2017، ص82.

³ Prasad A, Refass S, Saidi N, Salem F, Shepherd B., Global Economic Diversification Index 2022. Dubai: Mohammed bin Rashid School of Government. Available at: www.EconomicDiversification.com

6. **زيادة الإنتاجية:** يساعد التنوع الاقتصادي على زيادة الإنتاجية الإجمالية للدولة من خلال السماح لها بالاستفادة من المصادر والفرص المتعددة لتحقيق أفضل مستويات الإنتاج والفعالية.

7. **زيادة استثمار القطاع الخاص:** يشجع التنوع الاقتصادي استثمارات القطاع الخاص من خلال خلق بيئة أكثر استقراراً وتوسيع فرص الأعمال.

المطلب الثالث: أنماط التنوع الاقتصادي

هناك أنماط وأشكال مختلفة من التنوع. أولاً، يشير التنوع إلى عملية جعل هيكل الإنتاج المحلي لأي بلد أكثر تنوعاً وأوسع نطاقاً وأقل اعتماداً على عدد صغير من القطاعات. ثانياً، فيما يتعلق بالصادرات، قد يستلزم التنوع توسيع سلة صادرات الدولة و/أو الوصول إلى أسواق تصدير جديدة بشكل عام، والتي يمكن تقسيمها إلى مستويين:¹

(1) **تنوع الهيكل الإنتاجي (الصناعي):** يكون في حالة تحقيق مكاسب إنتاجية، وينطبق بشكل خاص على الاقتصادات القائمة على الموارد والتي تقتصر على إنتاج وتصدير المنتجات الأولية، وخاصة بهدف الاستعداد لمساحات إنتاجية جديدة، وبالتالي يمكن أن يساعد في تقليل الاعتماد على مجموعة محدودة من الأنشطة الإنتاجية.

(2) **تنوع الأسواق:** يعد تنوع الأسواق أمراً بالغ الأهمية أيضاً، نظراً لأن الاعتماد المفرط على سوق واحد أو عدد محدود من الأسواق له عيوب واضحة، حيث قد يكون لانخفاض الطلب تأثير سلبي أكبر على الاقتصاد مما لو كان هناك مزيج أكثر تنوعاً أو بدلاً من ذلك طلب أكثر استقراراً في الأسواق الأخرى. علاوة على ذلك، هناك مدخرات خارجية يمكن أن تتيح القدرة التنافسية الصناعية للبلاد من خلال الوصول إلى أسواق جديدة.

المطلب الرابع: مؤشرات التنوع الاقتصادي وتطوره

أولاً: مؤشرات التنوع الاقتصادي

تستخدم هذه المؤشرات لتقييم التنوع الاقتصادي للدولة. فهو يسمح بفحص قوة الاقتصاد ومرونته في مواجهة التحديات الاقتصادية. تختلف المؤشرات المستخدمة لقياس التنوع الاقتصادي باختلاف البلد وظروفه الاقتصادية المحددة. عند استخدامها معاً، يمكن لهذه المقاييس تقديم تقييم أكثر شمولاً للتنوع

¹ باهي موسى، ورواينة كمال، التنوع الاقتصادي كخيار إستراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية حالة البلدان العربية المصدرة للنفط، مجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، 2016، ص، ص 136، 137

الاقتصادي في البلاد. ويجب دراسة هذه المؤشرات ودمجها بشكل صحيح من أجل التعرف على الوضع الاقتصادي للبلاد وإيجاد مجالات لمزيد من التنويع.

هناك العديد من المؤشرات التي يمكن استخدامها لقياس التنويع الاقتصادي، إلا أن آثيرة براساد، سلمى رفا، وآخرون، أشاروا في تقريرهم حول مؤشر التنويع الاقتصادي 2022 إلى المؤشرات الأكثر شيوعاً وهي:¹

1. تنويع الإنتاج: يتم تقييم تخصيص الناتج المحلي الإجمالي لمختلف القطاعات مثل الزراعة، الصناعة، والخدمات. بحيث إذا كانت الدولة تعتمد بشكل مفرط على عدد قليل من القطاعات الاقتصادية، فقد تكون أقل تنوعاً اقتصادياً. تشمل المؤشرات تنويع الإنتاج (النشاط) ما يلي:

- القيمة المضافة لقطاع الزراعة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.
- القيمة المضافة لقطاع الصناعة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.
- القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.
- القيمة المضافة للخدمات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.
- تكوين رأس المال الثابت الإجمالي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.
- القيمة المضافة لقطاع الموارد الرعية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.
- القيمة المضافة لقطاع التكنولوجيا المتوسطة والمتقدمة والممثلة كحصة من إجمالي القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية.

2. تنوع التجارة: تشمل المؤشرات في هذه الفئة كلاً من:

- إجمالي الصادرات والواردات للبلد.
- صادرات النفطية كنسبة مئوية من الصادرات السلعية.
- الصادرات المصنعة كنسبة مئوية من إجمالي صادرات البضائع.
- الصادرات السلعية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.
- مؤشر تركيز سوق من حيث الصادرات (مؤشر هيرشمان هيرفيندال HHI).
- الصادرات المصنعة من التكنولوجيا المتوسطة والمتقدمة كنسبة مئوية من إجمالي صادرات السلع.

¹آثيرة براساد، سلمى رفا، وآخرون، مؤشر التنويع الاقتصادي العالمي لعام 2022، القمة العالمية للحكومات، كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية، تاريخ الاطلاع 2023/07/31 على: 16:15، عبر الموقع الإلكتروني:

– مؤشر تركيز الصادرات من المنتجات.

– مؤشر تركيز الواردات من المنتجات.

3. تنويع الإيرادات العامة: يشير إلى استراتيجية الحكومة لتوسيع مصادر الدخل المالي العام والتي

تشمل:

– إيرادات ضريبة الدخل كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

– إيرادات الضرائب على الإنتاج كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

– إيرادات الضرائب على السلع والخدمات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

– إجمالي الإيرادات الضريبية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

– إجمالي إيرادات من التجارة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

– عائدات ضريبة السلع والخدمات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

ثانياً: تطور التنويع الاقتصادي العالمي

أصدرت القمة العالمية للحكومات، بالتعاون مع كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية، تقريراً حول مؤشر التنويع الاقتصادي لعامي 2022 و 2023، سلطت الضوء على وجود الظاهرة المعروفة بمفارقة الوفرة، والتي تنص على أن الدول أو المناطق التي تمتلك وفرة في الموارد الطبيعية تميل إلى تحقيق نمو اقتصادي أقل وأكثر تقلباً، مما يجعل التنويع الاقتصادي هو المفتاح لمعالجة استقرار الاقتصاد الكلي.¹ فقد حدد التقرير متغيرات الاقتصاد الكلي التي تساهم في فروق التنويع، مثل أسعار الصرف الحقيقية، والتضخم، وصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ومعدلات التبادل التجاري، والاستثمار الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، فضلاً عن العوامل الهيكلية مثل السكان ورأس المال البشري والبنية التحتية والبنية التحتية. والمؤسسات.

¹آثيرة براساد، سلمى رفا، وآخرون، مؤشر التنويع الاقتصادي العالمي لعام 2022، ومؤشر التنويع الاقتصادي العالمي لعام 2023، مرجع سابق.

الجدول رقم (01): درجات مؤشر التنويع الاقتصادي، بحسب المنطقة، للفترة من عام 2000 إلى 2021

2020-21	2019	2016	2012	2008	2004	2000	
130.5	134.3	131.9	129.8	126.9	121.7	120.9	أمريكا الشمالية
113.9	114.2	113.3	111.8	112.3	110.3	108.9	أوروبا الغربية
107.9	108.2	107.2	106	104.1	103.2	101.4	شرق آسيا والمحيط الهادئ
101	101.2	101.2	99.9	99.1	97.8	96.3	منطقة شرق أوروبا ووسط آسيا
97.4	97.4	96.9	95.8	95	94.6	92.7	جنوب آسيا
96.8	97	97.4	96.2	95.6	95.3	95.7	أمريكا اللاتينية
97.4	97.5	97.9	94	92.8	92.7	92.3	منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
89.4	89.5	90.9	88.9	88.3	88.5	87.4	منطقة إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

الأقل تحسناً الأكثر تحسناً

المصدر: أثيرة براساد، سلمى رفا، وآخرون، مؤشر التنويع الاقتصادي العالمي لعام 2023، القمة العالمية للحكومات، كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية، تاريخ الاطلاع 2023/07/31 على: 16:15، عبر الموقع الإلكتروني: www.EconomicDiversification.com

من الملاحظ أن البلدان التي تحتل المراتب الأولى في المؤشر هي عادة بلدان مرتفعة الدخل، ويقع العديد منها في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية. وتجمع اليابان وكوريا الجنوبية وسنغافورة قائمة دول شرق آسيا.

ووفقا للمسح، فإن البلدان التي تحتل مرتبة منخفضة في مؤشر التنويع الاقتصادي تعتمد عادة بشكل كبير على السلع الأساسية أو الموارد الطبيعية. والواقع أن كل البلدان العشرة الأخيرة على المؤشر هي دول منتجة للنفط، وكذلك العديد من البلدان الأخرى ذات الاقتصادات المتوسطة أو المنخفضة الدخل.

فقد أوضح أنه رغم تحسن أداء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المؤشر الفرعي للإنتاج من عام 2000 إلى عام 2019، إلا أنها لا تزال واحدة من المناطق التي جاءت في أسفل التقييم، بينما ظلت منطقة جنوب آسيا راکدة خلال هذه الفترة، وأظهر المؤشر الفرعي للتجارة تحسناً كبيراً في منطقة "شرق آسيا والمحيط الهادئ"، حيث كانت جنوب آسيا هي المنطقة الوحيدة التي حصلت على نتيجة أسوأ مع مرور الوقت.

وفقا للتقرير فإن العديد من البلدان التي سعت إلى تنويع دخلها وعدم الاعتماد على السلع نجحت بالفعل في التنويع وخرجت بقطاعات قائمة على الخدمات مثل السياحة والتجارة والخدمات اللوجستية والنقل، لكنها تأثرت بشدة، من القيود التي تم فرضها مؤقتاً على جهود التنويع. في السنوات الثلاث الماضية حيث سجل انخفاض درجات التنويع بين جميع دول العالم نتيجة لتأثير أزمة كوفيد-19¹

المبحث الثاني: التنمية السياحية ودورها في تحقيق التنويع الاقتصادي

المطلب الأول: تعريف السياحة

أدى وباء كوفيد-19 إلى تكثيف الجهود الرامية إلى التنويع في قطاعات جديدة مثل السياحة، التي تعد محركا اقتصاديا هاما للتنمية والنمو في العالم. فهي تمثل أكثر من 30% من صادرات الخدمات العالمية وتوظف واحداً من كل عشرة أشخاص في جميع أنحاء العالم. تفيد السياحة العديد من القطاعات والطبقات الاجتماعية المختلفة، بغض النظر عن التصنيف الاقتصادي للدولة (منخفض الدخل، أو متوسط الدخل، أو مرتفع الدخل). كما أنها مصدر مهم للعمالة، لا سيما للنساء والشباب، وتدر الأموال (الدخل) من خلال عائدات السياحة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر².

ونتيجة لتوسع التجارة والصناعة الكبيرة والمتوسطة والصغيرة، فضلا عن تقدم وسائل النقل، وتطور الاتصالات، خاصة التواصل بين مختلف المجموعات العرقية التي تختلف عن الحضارة الإنسانية قدم العالم الألماني "جوبير فرويلر Guyer Freuler" عام 1905 تعريفا للسياحة على أنها: ظاهرة في عصرنا ناشئة عن الحاجة المتزايدة للراحة وتغيير الهواء، فضلا عن ظهور ونمو الإحساس بجمال الطبيعة والشعور بالبهجة والاستمتاع الذي يأتي من العيش في منطقة من طبيعتها الخاصة³.

كما عرفها المدير العام للجمعية البريطانية للسياحة "ليكروش" بأنها: «ذلك الجزء من الاقتصاد القومي الذي يعني باستضافة المسافرين الذين يزورون أماكن خارج المواطن التي يقيمون أو يعملون فيها»⁴.

¹ أثيرة براساد، سلمى رفا، وآخرون، مؤشر التنويع الاقتصادي العالمي لعام 2022، ومؤشر التنويع الاقتصادي العالمي لعام 2023، مرجع سابق، بالتصرف

² Julia Simpson, TRAVEL & TOURISM ECONOMIC IMPACT 2022, GLOBAL TRENDS TRAVEL & TOURISM, World Travel & Tourism Council, AUGUST 2022.

³ زيد منير عوي، مبادئ السياحة الحديثة، دار معتر للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص 15

⁴ مصطفى يوسف كافي، هبة كافي، جغرافية السياحة وإدارة المقاصد والمخيمات السياحية، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان،

أما ماهر عبد الخالق السيبي فقد عرفها بأنها: «غريزة (نفسية واجتماعية) ... فأحد الطبائع البشرية الانتقال من المكان الأصلي، والسفر والتجوال والعودة إلى المكان الأصلي».¹

وقد قدمت منظمة السياحة العالمية تعريفاً للسياحة في المؤتمر الدولي لإحصاءات السياحة والسفر في أوتاوا (كندا) عام 1991، والذي اعتمدته فيما بعد اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة عام 1993 وينص على أن: «السياحة تشمل أنشطة الأشخاص الذين يسافرون إلى أماكن خارج موطنهم المعتاد ويقضون فيها لمدة لا تزيد على سنة بغرض الترفيه أو التجارة أو كليهما».²

المطلب الثاني: تنمية السياحة

من المعروف أن التنمية هي عملية التقدم والتحسين في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للأفراد والجماعات، فهي عملية تعزيز قدرة الناس على تحسين مستويات معيشتهم وتحقيق التقدم في العديد من المجالات. وتعد التنمية السياحية واحدة من أحدث أنواع التنمية التي ظهرت، فقد تعدت منذ ذلك الحين على جميع جوانب النمو الأخرى، وهي مطابقة تقريباً للتنمية الشاملة. إذ أن جميع مكونات التنمية الشاملة هي أيضاً مكونات للتنمية السياحية. فالتنمية السياحية هي عملية تهدف إلى جذب السياح مع تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي في منطقة معينة من خلال توسيع قطاع السياحة، فحسب Zhenhua Liu " تلبي تنمية السياحة المستدامة احتياجات الزوار الحاليين والبلدان المضيفة مع حماية الفرص المستقبلية وتعزيزها...".³ ويكون ذلك بتطوير المنتجات السياحية المحلية، وتعزيز الترويج السياحي، وتطوير البنية التحتية مثل الطرق والمرافق العامة اللازمة للسياحة، كلها جزء من التنمية السياحية.

المطلب الثالث: عناصر تنمية السياحة

تعد عناصر التنمية السياحية من أهم الأسس الرئيسة لتنمية وتطوير الخدمات السياحية بصورة عامة والتي تمثل المراكز الأساسية للسياحة، وهذه العناصر متعددة ومتنوعة لعل من أهمها:⁴

¹ ماهر عبد الخالق السيبي، مبادئ السياحة، ط2، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2015، ص 25

² lexley, p., & Richanl, S, The Management of tourism., London: SAGE Publications, 2005, p05

³ Zhenhua Liu, Sustainable Tourism Development, JOURNAL OF SUSTAINABLE TOURISM Vol. 11, No. 6, 2003, p 460

⁴ غنيم عثمان محمد، التخطيط السياحي والتنمية السياحية، دار صفاء للنشر والتوزيع، ص، ص 53، 54.

- عناصر الجذب السياحي Attraction وتشمل العناصر الطبيعية Natural Features مثل: أشكال السطح والمناخ والحياة والغابات وعناصر من صنع الإنسان Man . Made . Objects كالمنتزهات، والمتاحف والمواقع الأثرية التاريخية.
 - النقل Transport بأنواعه المختلفة البري، البحري، الجوي.
 - مراكز الإيواء Accommodation سواء التجاري منها Commercial كالفنادق والموتيلات، ومراكز الإيواء الخاصة مثل: بيوت الضيافة وشقق الإيجار.
 - التسهيلات المساندة Facilities Supporting بجميع أنواعها كالأعلاق السياحي والإدارة السياحية والأشغال اليدوية والبنوك.
 - خدمات البنية التحتية Infrastructure كالمياه والكهرباء والاتصالات.
- ويضاف إلى هذه العناصر جميعاً الجهات المنفذة للتنمية فالتنمية السياحية تنفذ عادة من قبل القطاع العام أو الخاص أو الإثنين معاً.

المطلب الرابع: مساهمة القطاع السياحي في تحقيق التنويع الاقتصادي

يرى معظم الاقتصاديين السياحيين أن توسع وتطوير قطاع السياحة، وخاصة في الدول النامية، يعمل على تحقيق معدلات نمو إيجابية للناتج المحلي الإجمالي، حيث يعد الناتج المحلي الإجمالي أحد المؤشرات الرئيسية التي يمكن استخدامها لتحديد الاقتصاد، حيث يشير هذا المؤشر إلى حجم المنتجات والخدمات المتولدة في الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة، بما في ذلك السلع والخدمات السياحية المنتجة. وزيادة إنتاج هذه السلع والخدمات تعزز الناتج المحلي الإجمالي. ومن ناحية أخرى، فإنه سيرفع دخول عناصر الإنتاج المشاركة في العملية الإنتاجية، حيث يقابل كل إنتاج دخل عناصر الإنتاج، مما يعني أن الزيادة المستمرة في الناتج المحلي الإجمالي سنة بعد سنة تنعكس في زيادة في الناتج المحلي الإجمالي. دخل الأفراد في المجتمع.¹

يعتمد النهج المتبع في قسم الإحصاءات في الأمم المتحدة (TSA: RMF 2008) على تقدير المساهمة المباشرة لقطاع السفر والسياحة فقط. ومع ذلك، يدرك المجلس العالمي للسفر والسياحة (WTTC) أن المساهمة الإجمالية للسفر والسياحة أكبر بكثير، ويسعى إلى التعرف على آثارها غير

¹ جهاد عيسى الشبار، اقتصاديات السياحة والفنادق (وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية)، دار جامعة الملك سعود للنشر، الرياض، 2014، ص189

المباشرة من خلال دراساته السنوية. ونتيجة لذلك، فإن لصناعة السياحة تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على النشاط الاقتصادي¹:

الشكل رقم (01): تأثير القطاع السياحي على النشاط الاقتصادي



Source: World travel & tourism council, travel & tourism economic impact 2019 world, p2, [world2019.pdf \(slovenia.info\)](http://world2019.pdf(slovenia.info))

يمكن دراسة مساهمة القطاع السياحي على التنويع الاقتصادي من خلال دراسة الآثار الاقتصادية للقطاع السياحي على بعض متغيرات الاقتصاد الوطني منها:

أولاً: زيادة الناتج المحلي الإجمالي المباشر للسياحة

تعكس زيادة الناتج المحلي الإجمالي المباشر للسياحة المجموع الاقتصادي الإجمالي المستخدم لحساب المساهمة المباشرة لقطاع السياحة في النمو الاقتصادي. ويعد هذا المفهوم أحد المؤشرات الأساسية المستخدمة لتحليل التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحقيق التنويع الاقتصادي، والذي يعرف بأنه الاقتصاد الذي يتمتع بمصادر إيرادات عديدة ومتنوعة.

يتم حساب الناتج المحلي المباشر للسياحة (TDGDP) بجمع القيمة المضافة الإجمالية (بأسعار الأساس) التي تُولّد عن جميع القطاعات الاقتصادية استجابةً للإنفاق السياحي الداخلي، إلى جانب المبلغ الصافي للضرائب المرتبطة بالمنتجات والواردات المشمولة في قيمة هذا الإنفاق وفقاً لأسعار الشراء.¹

¹ World travel & tourism council, travel & tourism economic impact 2019 world, p2, [world2019.pdf \(slovenia.info\)](http://world2019.pdf(slovenia.info))

الجدول رقم (02): مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي

202 1	202 0	201 9	201 8	201 7	201 6	201 5	201 4	201 3	201 2	201 1	201 0	
44	32	91	90	81	91	89	107	98	93	86	81	أفريقيا
666	433	959	945	908	856	832	794	757	703	672	619	أمريكا
462	575	138 5	131 2	121 4	127 7	124 7	123 9	123 1	120 7	115 9	106 1	آسيا والمحيط الهادي
659	495	998	994	916	857	857	966	944	898	915	822	أوروبا
45	35	118	104	93	77	80	79	72	70	60	60	الشرق الأوسط
186 8	156 2	354 0	343 7	320 5	314 6	309 6	317 1	309 2	296 1	288 4	263 1	العالم *
1.87	1.56	3.54	3.44	3.21	3.15	3.10	3.17	3.09	2.96	2.88	2.63	العالم **
2.0	1.8	4.0	4.0	4.0	4.1	4.1	4.0	4.0	3.9	3.7	3.6	العالم ***

المصدر: منظمة السياحة العالمية (UNWTO) أداء السياحة العالمية والإقليمية عبر الموقع

الإلكتروني: أداء السياحة العالمية والإقليمية (unwto.org)

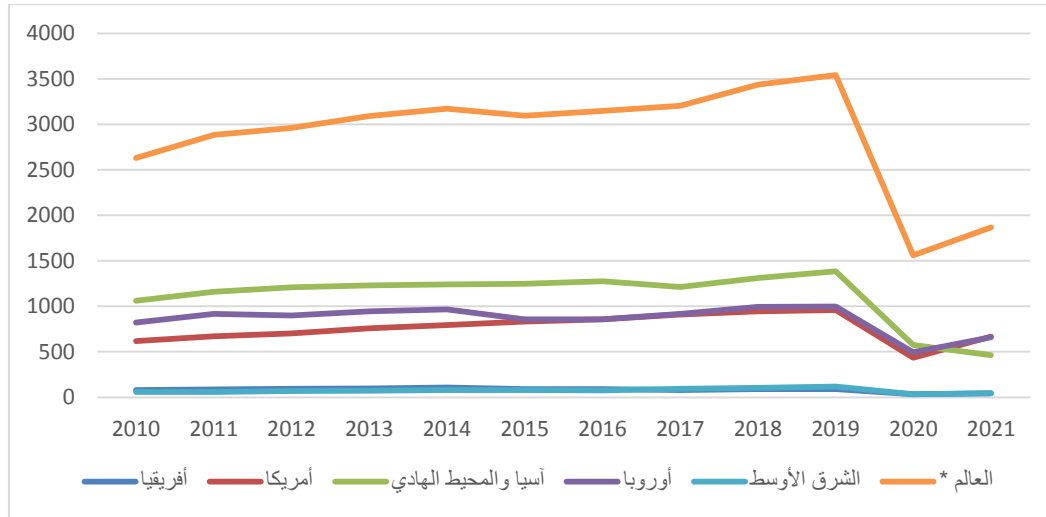
* مساهمة السياحة المباشرة في الناتج المحلي الإجمالي بليون أمريكي (TDGPD USD billion)

** مساهمة السياحة المباشرة في الناتج المحلي الإجمالي بترليون أمريكي (TDGPD USD)
(trillion)

*** نسبة مساهمة السياحة المباشرة في الناتج المحلي الإجمالي (% of GPD)

¹World Tourism Organization, The Economic Contribution of Tourism and the Impact of COVID-19, November 2021, P 27, [The Economic Contribution of Tourism and the Impact of COVID-19 | World Tourism Organization \(e-unwto.org\)](https://www.e-unwto.org/)

الشكل رقم (02): مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: منظمة السياحة العالمية (UNWTO) أداء السياحة العالمية والإقليمية عبر الموقع الإلكتروني: unwto.org

الإلكتروني: أداء السياحة العالمية والإقليمية (unwto.org)

بحسب الإحصائيات المبينة في الجدول والرسم البياني، فقد ساهم القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة من القارات (إفريقيا، أمريكا، آسيا والمحيط الهادئ، أوروبا، والشرق الأوسط) خلال الفترة من 2010 إلى 2021. فيما سجلت منطقة آسيا والمحيط الهادئ أعلى مستويات مساهمة صناعة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي، فهي تعتبر موطن لبعض مناطق الجذب السياحي الأكثر شعبية في العالم. حيث يشكل القطاع السياحي عنصراً أساسياً في تنمية اقتصاد المنطقة، تليها الدول الأوروبية والأمريكية، وفي المقابل فإن الدول الإفريقية والشرق الأوسط وبسبب اعتمادها على قطاعات أخرى مثل قطاع المحروقات والصناعة والزراعة وغيرها، فإن السياحة لا تساهم إلا قليلاً في الناتج المحلي.

على الصعيد الدولي، شهدت جميع القارات زيادة تدريجية من عام 2010 إلى عام 2019، مع ارتفاع مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي من 2.63 تريليون دولار في عام 2010 إلى 3.54 تريليون دولار في عام 2019. وهذا يعني أن الاقتصاد الدولي كان يشهد توسعاً وتطوراً مستداماً خلال هذه السنوات نتيجة لتطور الناتج المحلي خلال هذه الفترة.

ومع ذلك، واجه القطاع خسائر فادحة في عام 2020، مع انخفاض مساهمته العالمية في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 1.56 تريليون دولار نتيجة لوباء كوفيد-19، الذي قيد السفر وأدى إلى توقف

السياحة على مستوى العالم، مما أدى إلى انخفاض حاد في إيرادات السياحة. (كما هو موضح في الجدول رقم 03)

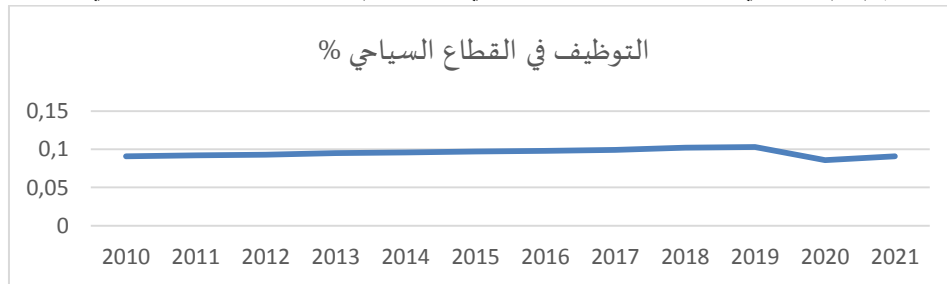
فيما سجلت المساهمة المباشرة للسياحة في عام 2021 ارتفاعاً طفيفاً عن العام السابق لتصل إلى 1.87 تريليون دولار. وقد تشير هذه الزيادة الطفيفة إلى بعض علامات انتعاش السياحة مع تخفيف بعض قيود السفر وتحسن الظروف الصحية في بعض الدول.

ثانياً: توفير مناصب شغل

السياحة، باعتبارها صناعة متعددة القطاعات ومعقدة، لها علاقات عديدة مع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأخرى. فهي تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في خلق العديد من فرص العمل في المنطقة من خلال إنشاء مرافق أو مركبات سياحية كالفنادق أو مرافق تكميلية تعتمد على العمالة الإنسانية.¹

وفقاً للتقرير السنوي للمجلس العلمي للسفر والسياحة، يعد قطاع السياحة واحداً من أكبر القطاعات في العالم، حيث يمثل واحداً من كل أربعة وظائف جديدة يتم إنتاجها، و10.3% من جميع الوظائف (333 مليون وظيفة)، و10.3% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي (9.6 تريليون دولار أمريكي)،² وفي الوقت نفسه، هناك إحصائية عالمية في هذا المجال تظهر أن كل غرفة فندقية تولد 100% وظائف فندقية، وتولد ما نسبته 75% فرصة عمل في بقية الأنشطة السياحية الأخرى.³

الشكل رقم (03): إجمالي مساهمة السفر والسياحة في الوظائف (النسبة المئوية لحصة إجمالي وظائف الاقتصاد)



المصدر: منظمة السياحة العالمية (World Tourism Organization (UNWTO)، أداء السياحة العالمية والإقليمية عبر الموقع الإلكتروني: [أداء السياحة العالمية والإقليمية \(unwto.org\)](http://unwto.org)

¹ علي فلاق، التنمية السياحية وأثرها على التنمية الاقتصادية المتكاملة في الوطن العربي، مجلة البحوث والدراسات العلمية، 2012، ص 75. بالتصرف

² Julia Simpson, TRAVEL & TOURISM ECONOMIC IMPACT 2022, Op.Cit.

³ سعاد صديقي، ترقية القطاع السياحي كأداة لتحقيق التنمية المحلية لولاية ميلة، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد 02، 2015، ص 136.

ثالثا: أثره على ميزان المدفوعات

يعد ميزان المدفوعات أحد أهم المقاييس الاقتصادية لفهم كيفية تبادل الدول للسلع والخدمات وحركة رؤوس الأموال،¹ فالسياحة مصدرا هاما للدخل بالعملة الصعبة نتيجة بيع الخدمات السياحية والسلع المرتبطة بها، مما يؤثر بشكل مباشر على الميزان التجاري،² هذا بالإضافة إلى الإيرادات الناجمة عن الطلب على السياحي المحلي والتي تساهم بشكل كبير في ميزان مدفوعات الدول السياحية. وفيما يلي المصادر الأساسية للسياحة التي تساهم في تحسين ميزان المدفوعات:³

- تدفق رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في المشاريع السياحية الكبرى
- عمليات الصادر والوارد من السلع المرتبطة بالسياحة كالتجهيزات الفندقية والأثاث والطعام والشراب.
- تساهم في خلق مصادر عديدة للدخل ومنافع اقتصادية كثيرة نظرا لارتباطها بالعديد من القطاعات الاقتصادية الأخرى.
- إيرادات خدمات النقل الدولية-الجوية والبحرية والبرية.
- إيرادات الأرباح والعوائد على الاستثمارات السياحية.
- الإيرادات المتحققة من العملات الصعبة الناجمة عن الطلب السياحي للسياحة الخارجية كذلك السياحة الداخلية.

تختلف مساهمة القطاع السياحي في ميزان المدفوعات من دولة إلى أخرى وتحددها عوامل عديدة مثل حجم السياحة والسفر والتنمية السياحية في الدولة والتنوع الاقتصادي بشكل عام. يمكن للسياحة أن تقدم مساهمة كبيرة في ميزان المدفوعات في بعض الدول التي تعتمد بشكل كبير على السياحة كمصدر رئيسي للدخل. إلا أن هذه النسب تتغير مع مرور الوقت وتتأثر بالأحداث العالمية مثل الأوبئة والأحداث السياسية والاقتصادية حيث تشير الإحصائيات التقديرية لمنظمة السياحة العالمية إلى تأثير جائحة كورونا (COVID-19) على قطاع السياحة، الذي أدى إلى تدهور (الإيرادات، الصادرات والواردات السياحية)

¹ حبال سهيلة، نوردين حاروش، مساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري، مجلة آفاق علمية، العدد 11، المجلد 02، 2019، ص 282.

² خالد كواش، أهمية مساهمة القطاع السياحي في التنمية في الجزائر، مجلة جديد الاقتصاد، العدد 6، 2011، ص 15.

³ علي فلاق، المرجع السابق، ص 68.

بعد أن أغلقت جائحة كورونا الحدود وعزلت الرحلات الجوية والسفر بشكل عام، مما أدى إلى انخفاض حاد في أعداد السياح وعائدات السياحة، مما أدى إلى عجز في ميزان المدفوعات في العديد من البلدان.

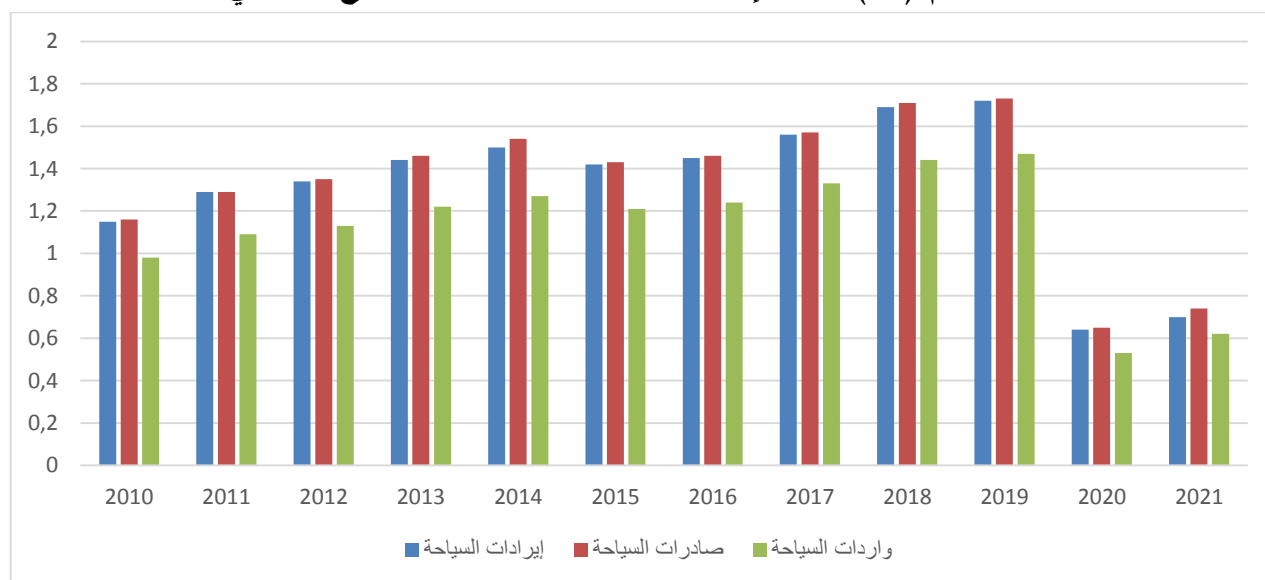
الجدول رقم (03): تطو الإيرادات، الصادرات والواردات القطاع السياحي

2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
0,70	0,64	1,72	1,69	1,56	1,45	1,42	1,50	1,44	1,34	1,29	1,15	إيرادات السياحة
0,74	0,65	1,73	1,71	1,57	1,46	1,43	1,54	1,46	1,35	1,29	1,16	صادرات السياحة
0,62	0,53	1,47	1,44	1,33	1,24	1,21	1,27	1,22	1,13	1,09	0,98	واردات السياحة

المصدر: منظمة السياحة العالمية (UNWTO) أداء السياحة العالمية والإقليمية عبر الموقع الإلكتروني:

[أداء السياحة العالمية والإقليمية \(unwto.org\)](http://unwto.org)

الشكل رقم (04): تطو الإيرادات، الصادرات والواردات القطاع السياحي



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على إحصائيات: منظمة السياحة العالمية (UNWTO), أداء

السياحة العالمية والإقليمية عبر الموقع الإلكتروني: [أداء السياحة العالمية والإقليمية \(unwto.org\)](http://unwto.org)

رابعاً: أثر الاستثمار السياحي على الاستثمار في البنى التحتية

الاستثمار في قطاع السياحة يؤدي إلى تطوير البنية التحتية. فالطلب المتزايد على السياحة يستلزم توفير الهياكل القاعدية والبنية التحتية مثل المطارات والطرق والموانئ والفنادق والمنتجعات السياحية والمراكز الطبيعية وغيرها... لمواكبة سوق السياحة العالمية مما يرفع الرفاهية الاقتصادية سواء من السكان أو الزوار¹.

خامساً: أثر السياحة على الدخل الوطني وإعادة توزيعه

يساعد الاستثمار السياحي على تطوير المواقع السياحية ذات الفوائد الطبيعية والمناخية، كالشواطئ والجبال وموارد المياه والبحيرات. وكثيراً ما تُحرم هذه الأماكن من الإعمار والسياحة بامتدادها إلى هذه المناطق البعيدة تعيد التوازن إليها نتيجة الاستثمارات التي تصطحب الدخول في المشاريع السياحية، وبالتالي زيادة إيرادات الشركات والأفراد في هذه المناطق نتيجة تطور الأنشطة الفرعية، لأن المبالغ التي يدفعها السائح مقابل الخدمات المقدمة له تعتبر دخلاً قومياً وتستخدم في شراء السلع والخدمات أو دفع الأجور أو دفع مصاريف التشغيل أو دفع ثمن البضائع المستوردة أو تحول إلى الخارج كأرباح لمستثمرين في الخارج أو استثمرت خارج الدولة. ويشير هذا إلى أن الدخل الناتج عن الإنفاق السياحي لا يفيد المؤسسات السياحية فحسب، بل يفيد أيضاً قطاعات الاقتصاد الأخرى².

الخاتمة:

كختام لما تم عرضه في مختلف الأضواء لهاته الورقة البحثية، بإمكاننا الوقوف على جملة من النتائج والمتمثلة في:

- التنويع الاقتصادي هو استراتيجية تستخدمها الدول لتعويض هيمنة قطاع اقتصادي واحد عن طريق تنمية وتكامل القطاعات الاقتصادية الأخرى وتعزيز مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.
- يعزز التنوع الاقتصادي التوازن الاقتصادي ويقلل من التعرض للتقلبات وعدم اليقين في أسواق السلع الأساسية مثل سوق النفط العالمية.

¹ مراد تهتان، و جلول شويرب، أثر الاستثمار في القطاع السياحي على بعض مؤشرات الاقتصاد الوطني دراسة تحليلية، مجلة المستقبل الاقتصادي، العدد 4، 2016، ص، ص 91، 92.

² عبد العزيز توفيق ماهر، صناعة السياحة، عمان، دار زهران للنشر والتوزيع، 2008، ص22

- يساهم التنويع الاقتصادي في زيادة تنوع المهارات في قوى العاملة وتحسين تنقل العمالة بين القطاعات المختلفة، وخلق فرص عمل جديدة في قطاعات متعددة.
- يساهم التنويع الاقتصادي في زيادة الإنتاجية العامة للدولة، وتعزيز استثمارات القطاع الخاص.
- هناك العديد من المؤشرات التي يمكن استخدامها لقياس التنويع الاقتصادي إلا أن المؤشرات الأكثر شيوعاً هي: تنويع الإنتاج، تنوع التجارة، تنويع الإيرادات العامة.
- إن الدول التي تحتل مراتب منخفضة في مؤشر التنويع الاقتصادي عادةً تعتمد بشكل كبير على السلع الأساسية أو الموارد الطبيعية (دول منتجة للنفط)، بالإضافة إلى العديد من الدول الأخرى ذات اقتصادات معتبرة متوسطة الدخل أو أقل.
- يساهم تنمية وتطوير قطاع السياحة خصوصاً في الدول النامية، في تحقيق نمو اقتصادي إيجابي (بطريقة مباشرة أو غير مباشرة) من خلال: زيادة الناتج المحلي الإجمالي للدول، إجمالي الإنفاق الداخلي والحكومي (الترفيه، الجذب السياحي، خدمات الإقامة والنقل)، الإنفاق الاستثماري (الاستثمار في البنى التحتية)، بالإضافة إلى ذلك، يؤدي هذا التطور أيضاً إلى زيادة فرص العمل وتعزيز مشاركة عناصر الإنتاج في عملية التنمية.
- إن دول آسيا والمحيط الهادي تعد من بين أعلى المستويات من حيث مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي فبالنظرة على شكل هذا القطاع دوراً هاماً في تنمية اقتصاد هذه المنطقة تليها كل من دول أوروبا وأمريكا على عكس دول أفريقيا والشرق الأوسط فإن مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي ضعيفة وذلك راجع لاعتماده على القطاعات الأخرى كقطاع المحروقات، الصناعة، الزراعة..... وغيرها.
- عانى القطاع السياحي من خسائر كبيرة متأثراً بجائحة كوفيد-19 التي تسببت في تقييد السفر وتوقف النشاط السياحي على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم، مما أدى إلى تراجع حاد في إيرادات القطاع السياحي وبالتالي فرضت قيوداً مؤقتة على جهود التنويع أدى لتدهور الناتج المحلي للدول.

التوصيات والاقتراحات

- يمكن الإلءاء ببعض التوصيات والاقتراحات كأساس لتعزيز تأثير التنمية السياحية على التنويع الاقتصادي وتشجيع النجاح على المدى الطويل للمنطقة أو البلد المعني:
- ضرورة العمل على تحسين جاذبية المواقع السياحية، وزيادة عدد السياح، من خلال تعزيز وتطوير البنية التحتية السياحية مثل الطرق، وسائل النقل، والمطارات، والفنادق.

- تنويع العروض السياحية من خلال إنشاء مجموعة متنوعة من الفعاليات والأنشطة الثقافية والترفيهية وتطوير قطاعات السياحة البديلة كالسياحة البيئية والرياضية والثقافية.
- تطوير استراتيجية تسويقية فعالة للترويج لمواقع السياحة المحلية من خلال وسائل التواصل الاجتماعي والتكنولوجيا.
- تنمية الموارد البشرية من خلال تقديم التدريب والتطوير لكوادر الصناعة السياحية من أجل زيادة جودة الخدمة، بالإضافة إلى تعزيز تشكيل البرامج التعليمية في المجالات المتخصصة المتعلقة بالسياحة.
- تعزيز التعاون مع القطاع الخاص من خلال تشكيل تحالفات استراتيجية مع القطاع الخاص لتطوير وتسويق الوجهات السياحية.
- ضرورة تقييم ومتابعة تأثير التنمية السياحية على التنويع الاقتصادي بشكل منتظم. متابعة اتساق تحقيق الأهداف وتغيير التقنيات حسب الحاجة.

قائمة المصادر والمراجع:

المراجع العربية

أولاً: الكتب

1. جهاد عيسى الشبار، اقتصاديات السياحة والفنادق (وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية)، دار جامعة الملك سعود للنشر، الرياض، 2014.
2. زيد منير عبوي، مبادئ السياحة الحديثة، دار معتز للنشر والتوزيع، الأردن، 2016.
3. عبد العزيز توفيق ماهر، صناعة السياحة، عمان، دار زهران للنشر والتوزيع، 2008.
4. غنيم عثمان محمد، التخطيط السياحي والتنمية السياحية، دار صفاء للنشر والتوزيع.
5. ماهر عبد الخالق السيسي، مبادئ السياحة، ط2، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2015.
6. مصطفى يوسف كافي، هبة كافي، جغرافية السياحة وإدارة المقاصد والمخيمات السياحية، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2015.

ثانياً: الرسائل والمذكرات

1. بلقلة إبراهيم، سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة شلف، 2015، ص234.

ثالثا: المقالات

1. باهي موسى، ورواينية كمال، التنويع الاقتصادي كخيار إستراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية حالة البلدان العربية المصدرة للنفط، مجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، 2016.
2. حبال سهيلة، نوردين حاروش، مساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري، مجلة آفاق علمية، العدد 11، المجلد 02، 2019.
3. خالد كواش، أهمية مساهمة القطاع السياحي في التنمية في الجزائر، مجلة جديد الاقتصاد، العدد 6، 2011.
4. خمخام عطية، والجودي محمد علي، خطة الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي في ظل النموذج الاقتصادي (رؤية الجزائر 2030) وتداعيات جائحة فيروس كوفيد 19، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، 2021.
5. سعاد صديقي، ترقية القطاع السياحي كأداة لتحقيق التنمية المحلية لولاية ميلة. مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد 02، 2015.
6. علي فلاق، التنمية السياحية وأثرها على التنمية الاقتصادية المتكاملة في الوطن العربي، مجلة البحوث والدراسات العلمية، 2012.
7. غلاب سعيداني، ورزيقات ب، السياسات والتجارب الدولية الرائدة في مجال التنويع الاقتصادي (ماليزيا، إندونيسيا، والمكسيك)، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، 2017.
8. مراد تهتان، و جلول شويرب، أثر الاستثمار في القطاع السياحي على بعض مؤشرات الاقتصاد الوطني دراسة تحليلية، مجلة المستقبل الاقتصادي ، العدد 4.

رابعا: تقارير إلكترونية

1. آثيرة براساد، سلمى رفاص، وآخرون، مؤشر التنويع الاقتصادي العالمي لعام 2022، القمة العالمية للحكومات، كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية، متاح عبر الموقع الإلكتروني: www.EconomicDiversification.com
2. آثيرة براساد، سلمى رفاص، وآخرون، مؤشر التنويع الاقتصادي العالمي لعام 2023، القمة العالمية للحكومات، كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية، دبي، متاح عبر الموقع الإلكتروني: www.EconomicDiversification.com

المراجع الأجنبية

First: Articles

1. Julia Simpson, TRAVEL & TOURISM ECONOMIC IMPACT 2022, GLOBAL TRENDS TRAVEL & TOURISM, World Travel & Tourism Council, AUGUST 2022.
2. lexley, p., & Richanl, S, The Management of tourism., London: SAGE Publications, 2005
3. Zhenhua Liu, Sustainable Tourism Development, JOURNAL OF SUSTAINABLE TOURISM Vol. 11, No. 6, 2003

Second: Electronic reports

1. Prasad A, Refass S, Saidi N, Salem F, Shepherd B., Global Economic Diversification Index 2022. Dubai: Mohammed bin Rashid School of Government. Available at: www.EconomicDiversification.com
2. World Tourism Organization, The Economic Contribution of Tourism and the Impact of COVID-19, November 2021, [The Economic Contribution of Tourism and the Impact of COVID-19 | World Tourism Organization \(e-unwto.org\)](http://TheEconomicContributionofTourismandtheImpactofCOVID-19|WorldTourismOrganization(e-unwto.org))
3. World travel & tourism council, travel & tourism economic impact 2019 world, [world2019.pdf \(slovenia.info\)](http://world2019.pdf(slovenia.info))